جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

دروس في مقياس

السياسات الاقتصادية

المستوى: أولى ماستر (السداسي الأول)
التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

إعـداد: د. عبد الجليل شليق

2023/2022

المحاضرة الخامسة 05

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

المحاضرة الخامسة

ثانيا – السياسة النقدية

Monetary Policy

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية؛ التي تعتمد عليها أي دولة ف تحقيق أهدافها الاقتصادية المختلفة، حيث أنها تؤدي دورا مهما في النشاط الاقتصادي، ويتم اللجوء إليها لمعالجة المشاكل الاقتصادية، وهي تعتبر أهم وظائف البنوك المركزية، فهي تمارس دورها من خلال التأثير في حجم العرض النقدي والائتمان بإحداث تغيرات مهمة بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية السائدة

ولقد ظهر الاهتمام جليا بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي خلال القرن العشرين ثم أخذ الاهتمام يتزايد خاصة أثناء الأزمات النقدية، وعدم الاستقرار الاقتصادي في العالم؛ لذلك اعتبرت السياسة النقدية جزءا أساسيا ومهما من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، التي تستعملها للوصول إلى أهدافها، مثل: النمو الاقتصادي، ومستوى التشغيل، وضبط معدل التضخم

1- ماهية السياسة النقدية:

1.1. تعريف السياسة النقدية

إن مصطلح السياسة النقدية هو مصطلح ظهر في أدبيات الفكر الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر، غير أن الذين كتبوا في السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكانت كتاباتهم تبرز من الحين والآخر إبّان الأزمات وفترات عدم الاستقرار الاقتصادي؛ لذلك فوضع تعريف محدد للسياسة النقدية لم يكن محل اتفاق بين المفكرين الاقتصاديين بسبب التباين في تطور الأفكار والمدارس والنظم الاقتصادية؛ لكن يمكن أن نورد حزمة من التعريفات للسياسة النقدية اخترنا منها الآتي:

تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، أي مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي.

أو هي "مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان لإحداث تأثيرات في كمية النقود، أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة، والهدف من هذا التأثير إما امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد"

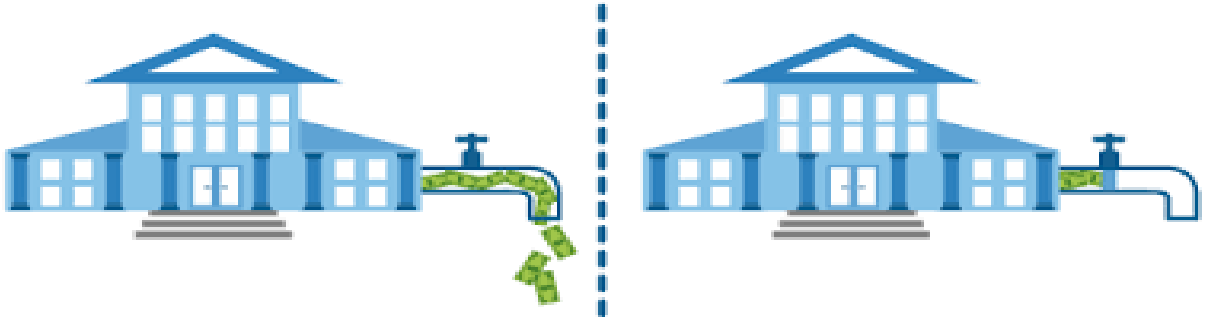

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير(التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة، والسلطة النقدية هنا يقصد بها البنك المركزي في أي دولة، وتبني السياسة النقدية على التأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي بأدوات معينة تسمى أدوات السياسة النقدية"

وعموما نجد التعريفات السابقة للسياسة النقدية من خلال التعريفات الموردة سابقا اتضح أنها كلها تصب في معنى للسياسة النقدية وهو أنها تلك السياسة من أهم مكونات السياسة الاقتصادية، وهي جملة من القواعد والأساليب والآليات تستعملها السلطة النقدية (البنك المركزي) للتأثير والتحكم في الكتلة النقدية بما يتوافق مع الحالة الاقتصادية للبلاد، بهدف تحقيق استقرار اقتصادي مستهدف

1-2- أهداف السياسة النقدية:

➢ تحقيق استقرار الأسعار:

يعتبر من أهم أهداف السياسات النقدية؛ حيث تسعى كل دولة إلى تلافي التضخم، ومكافحته وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها، والواقع أن اللجوء للسياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى

ينبع من هدف استقرار الأسعار تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي حيث من الضروري أن تسعى السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي وتلافي حدوث الأزمات النقدية والاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي

المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة:

ويتم ذلك في إطار إتباع سياسة تحرير وتعويم سعر الصرف، وفي ظل السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار السعري الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور، وعموما يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع أسعار إعادة الخصم فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، ويؤدي رفع أسعار الفائدة إلى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، ويؤدي خفض مستويات الأسعار الداخلية(المحلية) إلى تشجيع صادرات الدولة وإلى تقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية

➢ المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل(العمالة الكاملة):

تهدف دول العالم المتقدم والنامي إلى الوصول إلى التوظف الكامل حيث تعمل قوانينها وتشريعاتها لتحقيق أقصى عمالة ممكنة ومازلت تمثل هدفا للسياسة الاقتصادية بصفة عامة، والسياسة المالية والنقدية بصفة خاصة.

- **ما المقصود بالتوظف الكامل؟**

إن مصطلح التوظف الكامل يكتنف الكثير من الغموض، وهناك نقاش حاد حول تعريف من هو العاطل عن العمل، لأنه في الواقع ليس كل من لا يعمل يعد عاطلا عن العمل، لأن هناك فرق بين القعود عن العمل والبطالة، فالبطالة تحدث عندما لا يجد كل قادر عن العمل وراغب فيه فرصة عمل، ويعرف الاقتصاديون التوظف الكامل بأنه مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل، مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج أساسا عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي للدولة.

المشاركة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع:

يرتبط هدف النمو الاقتصادي بهدف تحقيق التوظيف الكامل؛ فالنمو الاقتصادي هو وحده قادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل، وتكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير في معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني في(المعروض النقدي)؛ حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في طريقة النمو السريع، ويراعي في كل الأحوال إزالة أو علاج التعارض بين أهداف السياسة النقدية

2- أدوات السياسة النقدية:

يطلق على الأجهزة المسؤولة عن إدارة شؤون النقد والائتمان مصطلح السلطات النقدية، وهي تتكون من البنك المركزي والخزينة العمومية ووزارة المالية، ويعتبر البنك المركزي هو المسؤول الأول عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية.

بذلك تنصب إدارة السياسة النقدية بشكل رئيس على إدارة النقود في الاقتصاد والتحكم في العرض النقدي، ففي ظل سلطته النقدية ومراقبته للائتمان، يصبح من الضروري تدخل البنك المركزي بشكل مستمر أو عندما تدفعه ظروف الاقتصاد لذلك، مستخدما مجموعة من الأدوات والوسائل تسمى أداوت السياسة النقدية لمراقبة عرض النقود والتحكم فيه واستعمالها على النحو الذي يؤثر على النشاط والتوازن والاستقرار الاقتصادي بصفة عامة، وعلى أهداف السياسة النقدية بصفة خاصة،

والأدوات التي يلجأ إليها البنك المركزي هي ثلاثة أنواع:

1. أدوات كمية
2. أدوات كيفية
3. أدوات مساعدة

1.2. الأدوات الكمية (غير المباشرة)

تستخدم هذه الأدوات بغرض التأثير في حجم الائتمان المقدم للاقتصاد، بغية التأثير في المعروض النقدي زيادة وتوسعا في فترات الكساد والركود، ونقصانا وتقييدا في فترات الرواج والضغط التضخمي، وتحدث أثرها عن طريق التأثير في حجم الأرصدة النقدية في البنوك التجارية، وبالتالي قدرتها على منح القروض وخلق الودائع، وتسمى بالأدوات غير المباشرة

الأدوات الكمية (غير المباشرة)

- معدل إعادة الخصم
- عمليات السوق المفتوحة
- الاحتياطي الإجباري القانوني

معدل إعادة الخصم

لقد كانت آلية معدل الخصم هي الأداة الرئيسية للسياسة النقدية في الماضي، والتي تم استخدامها بشكل واسع خلال العشرينيات من القرن الماضي، فيقصد بسعر إعادة الخصم أنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند منحها القروض نتيجة خصم الكمبيالات أو أوراق مالية أخرى لقاء القروض الممنوحة لها

هناك علاقة بين معدل إعادة الخصم وبين أسعار الفائدة، للتأثير في وضع الائتمان في الاقتصاد الوطني، فعندما يقوم البنك المركزي برفع معدل إعادة الخصم فإن تكلفة الإقراض بواسطة البنوك التجارية تكون مرتفعة، وبالتالي هذه البنوك تطبق أسعار فائدة مرتفعة عند منحها القروض لعملائها، ومن ثم فإن سعر الفائدة السائد في السوق سوف يرتفع، وهذا معناه أن سعر الائتمان سوف يرتفع مما يجعل الطلب على القروض من البنوك التجارية ينخفض، وباختصار إن ارتفاع معدل إعادة الخصم يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وإلى انكماش في الائتمان الذي يؤدي بدوره إلى تدني حجم الاستثمارات بسبب العلاقة العكسية بين معدلات الفائدة والاستثمار

➢ عمليات السوق المفتوحة

تعتبر السوق المفتوحة من أكثر العمليات المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي بهدف تغيير القاعدة النقدية، وهي أن يدخل البنك المركزي إلى السوق المالي بائعا أو مشتريا للأوراق المالية بصفة عامة، والسندات الحكومية بصفة خاصة، وهي تعتبر من أهم أداوت السياسة النقدية في اقتصاد رأسمالي، فإذا أراد البنك المركزي أن يمتص جزءا من الكتلة النقدية فإنه يقوم ببيع الأوراق المالية في السوق المالي أو البورصة. وإذا رأى عكس ذلك، أي زيادة حجم الكتلة النقدية؛ فإنه يقوم بشراء الأوراق المالية؛ ويستخدم البنك المركزي في كلتا الحالتين معدلات الفائدة حال بيع أو شراء الأوراق المالية من السوق المالية.

ففي حالة ظهور بوادر تضخمية حيث تعتبر حالة مضرة بالاقتصاد، يقوم البنك المركزي بإتباعه سياسة نقدية انكماشية تعمل على امتصاص العرض النقدي الفائض، بدخوله إلى سوق الأوراق المالية بائعا للأسهم والسندات، وفي المقابل تدفع البنوك التجارية ثمنها نقدا فتنخفض سيولتها، وبالتالي تقل قدرتها على منح الائتمان

أما في الحالة العكسية عند ظهور بوادر الانكماش الاقتصادي وبدأ الاقتصاد يعاني من حالة كساد؛ فالبنك المركزي في هذه الحالة يتبع سياسة نقدية توسعية، والأمر يقتضي تشجيع الإقراض، وهذا عن طريق توفير السيولة لمؤسسات الإقراض والمتمثلة خصوصا في البنوك التجارية، فيقوم بشراء هذه الأوراق المالية، فترفع حجم الاحتياطات والودائع النقدية لدى المصارف التجارية وتزداد قدرتها على مضاعفة عرض النقود

➢ الاحتياطي الإجباري القانوني (الإلزامي)

وهو معدل أو نسبة يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية يجب أن يتركها البنك التجاري من القيمة الكلية لكل وديعة يستقبلها، فلا يمكن بأي حال من الأحوال للبنك التجاري أن يقرض كامل الوديعة دون إبقاء جزء من قيمتها، هذا الجزء يُفرض كمعدل على كل الودائع التي يتلقاها البنك التجاري، ويلتزم البنك التجاري بإبقاء هذا الجزء من الوديعة في خزائنه أو كاحتياط لدى البنك المركزي. كما "يمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم

ففي حالة الكساد الاقتصادي يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الذي تحتفظ به البنوك التجارية ومن ثم يزيد حجم القروض المصرفية التي تمنحها البنوك لعملائها

أما إذا أراد البنك المركزي تخفيض حجم العرض النقدي فسوف يرفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني الذي تحتفظ به المصارف التجارية لدى البنك المركزي

2.2. الأدوات الكيفية:

تستخدم الأدوات الكيفية في التحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في وجوه معينة مثل تشجيع القروض الإنتاجية دون القروض الاستهلاكية أو تشجيع القروض قصيرة الأجل والحد من القروض طويلة الأجل أو العكس، وكذلك تتدخل السياسة النقدية في قطاعات معينة وأنشطة تعاني من عدم الاستقرار أو بعض الصعوبات مما يتطلب علاجا خاصا باستخدام أدوات نوعية، فقد تواجه بعض القطاعات تضخما يحتاج إلى التقييد في الوقت الذي يتسم فيه النشاط في بعض القطاعات الأخرى بالانكماش مما يتطلب تنشيطه

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

الأدوات الكيفية

1. تأطير القروض
2. التوجيه الانتقائي للقروض
3. الرقابة على شروط البيع بالتقسيط
4. تحديد هامش الضمان
5. الحد الأقصى لسعر الفائدة

تأطير القروض

هو إجراء تنظيمي تقوم به السلطات النقدية بوضع حد أعلى لإجمالي الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية وفق نسب محددة خلال العام كألاَّ يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة(

وقد تكون هذه النسبة إما على شكل نسبة مئوية من إجمالي البالغ المتوفرة لدى المصرف أو على شكل نسبة مئوية معينة من إجمالي رأس المال للبنك أو على شكل نسبة مئوية من التزامات البنك أو قيمة الضمانات التي يقدمها العميل عندما يريد الحصول على تسهيلات ائتمانية تزيد عن حد معين

فعندما ينتشر التضخم بحدَّة؛ فإن الدولة تقدم على صياغة سياسة تأطير قروض إجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد حد أقصى لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك أو تحديد معدل نمو القروض.

التوجيه الانتقائي للقروض

ينطوي الإقراض الموجه على قواعد تنظيمية تضمن حصول قطاعات معينة من الاقتصاد على تمويل انتقائي بحيث يمكن استخدام هذه الأداة لدعم قطاعات حيوية في الاقتصاد، إلا أنها قد تشوه تخصيص الموارد ويمكن أن تؤدي إلى الهيمنة السلبية. وتمتلك الدولة بذاتها أو عبر سلطاتها التنفيذية العديد من الوسائل للتدخل في عملية توزيع القروض وهذه التدخلات لا ينفي أحدها الآخر، بل يمكن أن تستعمل مجتمعة وفي نفس الوقت من أجل أن يحظى نفس القرض بالأفضلية

الرقابة على شروط البيع بالتقسيط:

يؤدي تسهيل شروط البيع بالتقسيط إلى زيادة الاستهلاك، وقد طبق هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية، وخلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي كأداة معالجة للتضخم، وتعتمد هذه الأداة على جانبين:

-التحكم في المبلغ الواجب دفعه مقدما، فرفعه يعني الحد من الإقبال على هذه السلع وبالتالي على حجم الائتمان.

-التحكم في مدة سداد الدين. فكلما قام البنك المركزي بتقصير المدة، زادت قيمة الأقساط الشهرية الواجب دفعها؛ مما يحد من الطلب على الائتمان لهذا الغرض بعزوف المستهلكين عن الشراء

تحديد هامش الضمان

في حالة التضخم وزيادة حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية رفع نسبة هامش الضمان؛ مما يؤدي إلى رفع نسبة مساهمة الأموال الخاصة للأفراد في مشترياتهم من الأوراق المالية، وبالتالي تخفيض نسبة مساهمة تمويل شرائها المقدمة من البنوك التجارية، ومنه يؤدي إتباع هذه السياسة إلى خفض التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها لأغراض استخدامها في اقتناء الأوراق المالية.

غير أن فعالية هذه الوسيلة في التأثير في حجم الائتمان يعتمد على مرونة طلب الأفراد على الائتمان؛ حيث إن قيامهم بتمويل مشترياتهم من أموالهم الخاصة تضعف من فعالية هذه الوسيلة

الحد الأقصى لسعر الفائدة

إن البنوك التجارية عادة لا تدفع فوائد على الحسابات الجارية، في حين تفرض فوائد على أصول ذات درجة كبيرة من السيولة (مثل أذونات الخزانة)، وإن زيادة ما لدى البنوك من ودائع يؤدي إلى زيادة أرباحها؛ لذا تتنافس البنوك التجارية فيما بينها من أجل جلب المزيد من الودائع، وحتى يتم لها لذلك قد تلجأ إلى منح فوائد على الودائع الجارية لديها. وقد يؤدي هذا التنافس إلى رفع سعر الفائدة إلى معدلات عالية جدا، لذلك يضع البنك المركزي حدا أعلى على سعر الفائدة الممنوح للودائع الجارية، لا يمكن أن تتعداه البنوك التجارية

إن تحديد سعر الفائدة في السوق النقدية قد يجعل من المنافسة بين البنوك التجارية محدودة، فتلجأ البنوك التجارية إلى البحث عن وسائل أخرى ترويجية تسوق بها خدماتها ما دام أن البنك المركزي قد قيَّد من حرية تسعير قبول الودائع أو حتى منح الائتمان، وما يجب التنويه إليه هنا هو أن البنك المركزي لا يلغي بالكلية التنافس بأداة أسعار الفائدة بين البنوك التجارية، بل يضع البنك المركزي هامشا (مثلا أسعار الفائدة من 6 ٪ إلى6.5 ٪) يمكن للبنوك التجارية من خلاله أن تتفاوت فيما بينها

3.2. الأدوات المساعدة:

يتدخل البنك المركزي بأشكال أخرى أكثر صراحة وقد تكون فعالة من سابقيها وذلك عن طريق الأدوات المساعدة، وتتمثل هذه الأدوات في بعض الأساليب التي لا تصنف ضمن الأدوات الكمية ولا الكيفية ويلجأ إليها البنك المركزي بغرض دعم فعالية السياسة النقدية وإحداث الاستقرار والتوازن الاقتصادي المستهدف، وهي تأخذ صورا مختلفة ومتنوعة

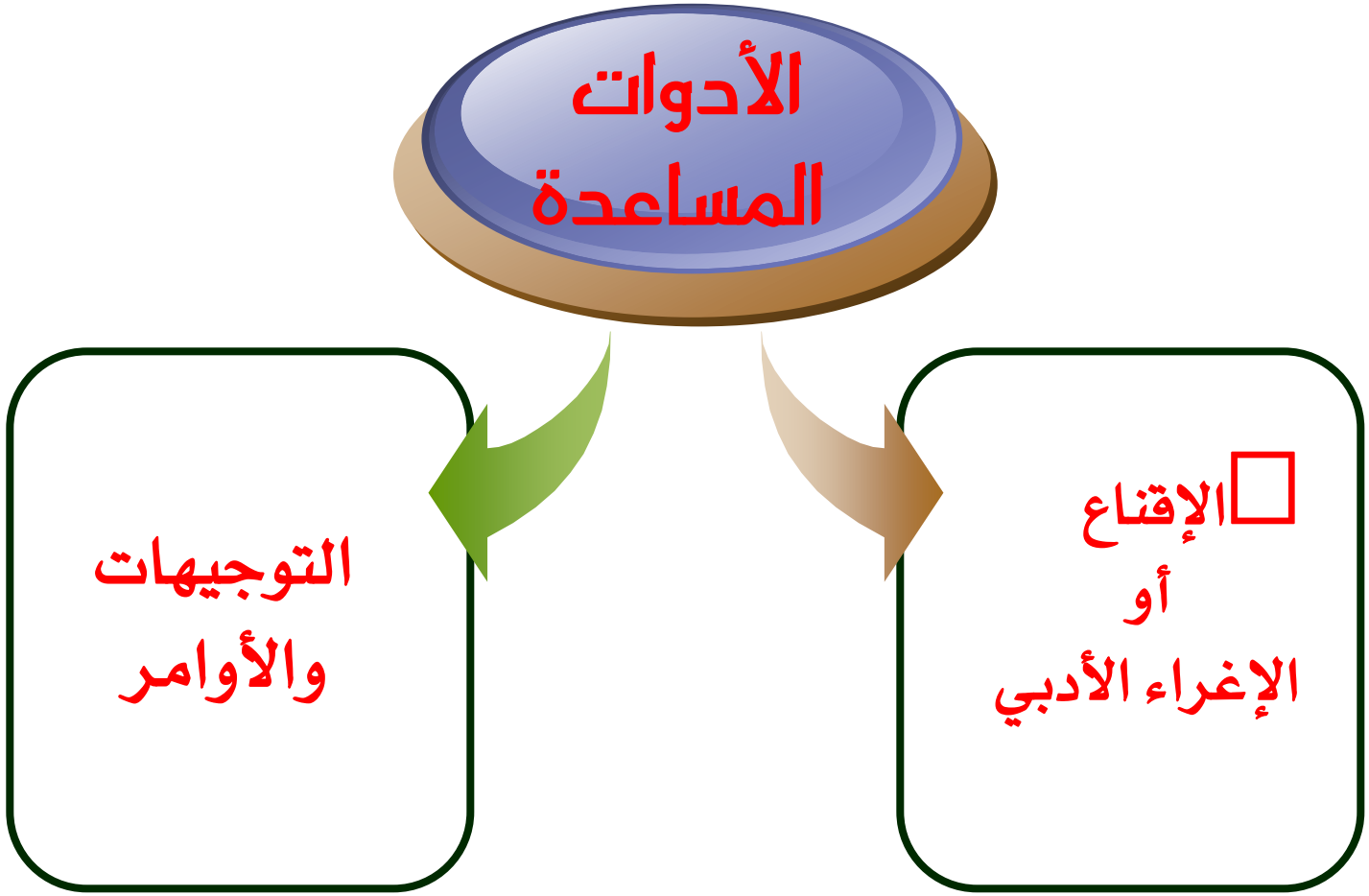
الأدوات المساعدة
الإقناع أو الإغراء الأدبي
التوجيهات والأوامر

الإقناع أو الإغراء الأدبي

في كثير من الدول فإن البنك المركزي يعتمد بشدة على التأثير والإغراء الأدبي لتحقيق أهداف السياسة النقدية، ويتضمن الإقناع والرجاء بواسطة البنك المركزي للبنوك التجارية التعاون في تنفيذ السياسة النقدية التي يرسمها البنك المركزي، وتطبق سياسة الإقناع الأدبي بعدة طرق، فقد يستدعي البنك المركزي مديري البنوك التجارية وذلك للتحدث معهم ودعوتهم لتحكيم وطنيتهم والمصلحة العامة، وبالتالي فإن هذه الوسيلة تعتمد على أساس التأثير السيكولوجي لإدارة الائتمان، وهي غير رسمية ولا يستند استخدامها إلى قانون

ويطلق على سياسة الإقناع الأدبي اسم سياسة المصارحة، فقد يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب آخر للإقناع من خلال المقالات في الصحف والمجلات والخطب في المناسبات المختلفة، وتستجيب البنوك التجارية عادة لتوصيات البنك المركزي حفاظا على علاقتها الطيبة معه في حدود ما تسمح به إمكانيات البنوك.

وما يعزز نجاح أداة الإقناع الأدبي، هو مدى قابلية البنوك التجارية لتلك التعليمات، وعليه وحتى يضمن البنك المركزي تطبيق توجهاته النقدية، فإنه يعد خطابات واضحة ودقيقة ومقنعة ومدروسة، لأن الطرح القوي للبنك المركزي يجعل من البنوك التجارية تقتنع بنجاعة هذه التعليمات مما ينعكس إيجابا على مردوديتها، ومن ثم تحقيق أهداف السياسة النقدية

التوجيهات والأوامر:

يقوم البنك المركزي بإصدار تعليمات وتوجيهات مباشرة إلى البنوك التجارية والمؤسسات المالية لتوجيهها نحو السياسة المرغوبة، من خلال حجم الائتمان ونوعه، كأن يأمر باستخدام جزء من الأصول المالية للبنوك التجارية في شراء السندات الحكومية، أو إقراضها للمشروعات الاستثمارية الطويلة الأجل، أو بعدم استخدامها في تمويل الصناعات الاستهلاكية أو التبذيرية. وقد اعتمدت بريطانيا هذه الوسيلة سنة 1953، عندما أصدرت تعليماتها للبنوك التجارية بعدم إقراض الشركات التي تقوم بعمليات تمويل الشراء بالتقسيط وأن تخفض الأنواع الأخرى من القروض

شكرا لكم
على حسن المتابعة والإصغاء